واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات تفعيلها

The reality of startups in Algeria and the mechanisms for activating them

هرقون تفاحة*

مخبر تطوير المؤسسة الإقتصادية الجزائرية

جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر

hergounetefaha@gmail.com

تقرارت يزيد

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – الجزائر

yazidtagraret400504@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/07/18 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/20 تاريخ النشر:2024/01/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر والتي تحظى بإهتمام متزايد، سواءا من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال إنعقاد وتنظيم العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية والوطنية والتي تخصصت في بحث قضايا هذه المؤسسات وكيفية تطويرها وترقيتها، كما سنقوم في هذه الدراسة بتقييم دور الأجهزة الحكومية في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، من خلال دراسة مجموعة من الآليات الداعمة لهذا النوع من المؤسسات، وأخيرا سنحاول الوقوف على مجموعة من الصعوبات والتي تحد من أهميتها وتعرقل نموها وتطويرها وتؤدي إلى فشلها خاصة في السنوات الأولى من تأسيسها، نظرا لحداثة عهدها في الجزائر من جهة، وبسبب تبنيها للأ فكار المستحدثة والإبداعية من جهة أخرى، والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الناشئة، الإبتكار، آليات الدعم، الصعوبات، المتطلبات، المخاطر.

تصنيفات JEL:G29.

Abstract:

This study aims to highlight the reality of emerging institutions in Algeria, which are receiving increasing attention, whether by official authorities or academic bodies, or at the level of scientific and academic research, and this can be seen through the convening and organization of many international and national conferences and forums, which specialized in researching the issues of these institutions and how to develop and upgrade them, and in this study we will evaluate the role of government agencies in supporting and financing emerging institutions, by studying a set of mechanisms supporting this type Finally, we will try to identify a set of difficulties that limit their importance and hinder their growth and development and lead to their failure, especially in the early years of their establishment, due to their newness in Algeria on the one hand, and because of their adoption of new and creative ideas on the other hand, which are usually high-risk.

Keywords: Startups, innovation, support mechanisms, difficulties, requirements, risks.

Jel Classification Codes:G29.

* المؤلف المراسل.

1.مقدمة

تعتبر المؤسسات الناشئة مصدرا رئيسيا لخلق الثروة وخلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى مساهماتها الكبيرة في تحقيق مستويات كبيرة من النمو، الأمر الذي أدى إلى تزايد إهتمام الباحثين وصناع القرار بها في السنوات الأخيرة .

وقد أولت الجزائر إهتمامها بهذه الفئات من المؤسسات، وإعتبرتها كبديل إستراتيجي هام تفرضه التحديات والصعوبات التي تواجه الدولة نتيجة إنخفاض وإنهيار أسعار المحروقات والتي تشكل معظم إيرادات الدولة من جهة، وتفشي الوباء الذي أدى إلى إنخفاض وركود في وتيرة النشاط الإقتصادي مما أدى إلى زيادة البطالة وإنخفاض المداخيل وإغلاق وتعثر بعض المؤسسات التي لم تستطيع الصمود في مثل تلك الظروف، وتتجلى الأهمية التي أولتها الدولة لمثل هذه المؤسسات في تخصيص وزارة بإسم وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة، وكذا إنشاء العديد من الهيئات والأجهزة والبرامج الداعمة لتطوير وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل تفعيل هذه المؤسسات الحيوية .

في ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟ وما هي الآليات التي تبنتها الجزائر لدعمها ومرافقتها؟

لتناول هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة والتي تستدعي إهتماما خاصا وهي كالتالي:

- ما هو مفهوم المؤسسات الناشئة؟ ماهي خصائصها؟.
- ما هي آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر؟.
- ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر؟.

1.1.أهمية الدراسة

تتناول الدراسة موضوع في غاية الأهمية والذي يتمثل أساسا في المؤسسات الناشئة وإبراز مختلف الآليات المرافقة والداعمة لهذه المؤسسات الناشئة بالإضافة إلى البحث في جملة من التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر وأسباب فشلها، فالموضوع هو موضوع الساعة لكونه يهتم كثيرا بفئة الشباب من خلال تنمية أفكارهم لإنشاء مؤسسات ناشئة .

تكمن أيضا أهمية الموضوع في المساهمة في إثراء المعارف النظرية حول المؤسسات الناشئة.

2.1. الهدف من الدراسة

- عرض الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة.
- إبراز أهم آليات الدعم التي تبنتها الجزائر لمرافقة ودعم المؤسسات الناشئة.
- الوقوف على جملة من التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- البحث في أسباب فشل المؤسسات الناشئة بالجزائر.

3.1. المنهج المستخدم في الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية المطروحة، والإلمام بكافة الجوانب النظرية للموضوع، ونظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بالمؤسسات الناشئة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصفنا للمؤسسات الناشئة وذلك بتسليط الضوء على كل الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، من حيث

المفهوم والتعريف وكذا الخصائص والأهمية التي تكتسيها هذه المؤسسات، دون أن ننسى الأهداف التي تسعى هذه الأخيرة لتحقيقها، كما سنعتمد أيضا على المنهج التحليلي، من خلال تحليلنا للتحديات والأسباب التي تؤدي إلى فشلها .

وللإلمام بجوانب هذا البحث سنقوم بإلقاء الضوء على المحاور التالية :

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة .

المحور الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها .

المحور الثالث: تحديات وأسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

2. محاور الدراسة

المحور الاول : الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة

أولا: مفهوم المؤسسات الناشئة

بدأ إستخدام مصطلح المؤسسات الناشئة Start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر (capital-risque)، ليشيع إستخدام المصطلح بعد ذلك.

❖ **تعريف المؤسسات الناشئة**

تعرف المؤسسات الناشئة start-upإصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة start-up تتكون من جزأين، " start" وهو ما يشير إلى فكرة الإنطلاق و " up " وهو ما يشير إلى فكرة النمو القوي .

ويعرفها القاموس الفرنسي " la rousse " على " أنها المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيا الحديثة .

عرفها paulGrahama في مقاله المشهور حول النمو " growth =Start-up " على أنها " شركة صممت لتنموا بسرعة "، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (company stat -up) في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر أو أن يكون لها نوع من خطط الخروج، الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو.

يرى PatriqueFridenson أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، وإنما يجب توفر أربعة شروط وهي :

- نمو قوي محتمل .
- إستخدام تكنولوجيا حديثة .
- تحتاج لتمويل ضخم، والحصول على مختلف أشكال المساهمة .
- أن تكون في سوق جديدة ويصعب تقدير خطورتها(أبوالشعور ، 2018، صفحة 420).

❖ **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الناشئة**

لقد عرفها المشرع الجزائري وفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20 – 254 المؤرخ في 27 محرم 1442 الموافق لـ 15 سبتمبر 2020 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وتشكيل سيرها :تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية(المادة 11 من التشريع رقم 20-245، صفحة 11) :

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات .
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على سلع أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة

- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية .
- أن يكون رأس مال المؤسسة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أوصناديقإستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة .
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية .
- يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل .

وحسب المادة 14 من نفس المرسوم التنفيذي تمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (المادة 14 من التشريع رقم 20 – 254 ، صفحة 11) .

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بإرتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع إحتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها(أبوالشعور ، 2018، صفحة 420) .

❖ خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص، حيث تشكل بعضها نقاط قوتها والبعض الآخر نقاط ضعفها وهذا ماسنحاول طرحه كما يلي:

- **نقاط قوة المؤسسات الناشئة**

- دعم الشركات الكبيرة، وذلك من خلال توفير المنتجات الوسيطية الضرورية لنشاط الشركات الكبرى، هذه الأخيرة التي تقوم أيضا بإخراج البعض من وظائفها لتقوم بها المنشئات الصغيرة نيابة عنها، بالإضافة إلى تكوين عمال غير مؤهلين وإكتسابهم لمهارات وخبرات لتتمكن المؤسسات الكبيرة لاحقا من توظيفهم والإستفادة من المهارات التي إكتسبوها بالمنشئات الصغيرة
- توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة، حيث تتميز المؤسسات الناشئة الصغيرة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل وفرص العمل، إضافة إلى أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون منخفضة، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة غير الماهرة .
- إستثمار المدخرات المحلية الصغيرة وقدرتها على توظيفها بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، وذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرأس المال اللازم لإطلاقها، مما يمنح للأفراد الفرص لإحداث تراكم رأسمالي لتطوير المجتمع ونقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا، لذا تعتبر المنشئات الصغيرة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والتحول الإجتماعي .
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات، حيث تمكن تنمية المنشأة الصغيرة من إنتاج متطلبات السوق المحلي، مما يساهم في إحلال الواردات، وقد تتمكن أيضا من تنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي من خارج عائدات البترول .
- القدرة على إبتكار وتطوير منتجات جديدة .

- سرعة إتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وقلة عدد العمال مما يساهم في سرعة إنتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة.
- الحماس والتحفيز العاليين نظرا لملكيتها الفردية .
- مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها .
- سرعة النمو، فمن إحدى تحديد معنى المؤسسة الناشئة start-up هي إمكانية النمو السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي يتطلبها العمل، حيث أن المؤسسات الناشئة تتمتع بإمكانية الإرتقاء بعملها التجاري بسرعة، أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة، وهذا يعني أنها لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل على العكس هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة .
- الإعتماد على التكنولوجيا، فالمؤسسات الناشئة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بطريقة كبيرة وعصرية، حيث تعتمد المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت .(نبيل، 2007، صفحة 94)

- **نقاط ضعف المؤسسات الناشئة**

رغم نقاط القوة التي تتميز بها هذه المؤسسات الناشئة، إلا أنها تتصف بخصائص تشكل نقاط ضعفها وعوائق تعترض إنشائها ونموها ونجاحها وبقائها، فأبرز هذه الخصائص ما يلي:

- محدودية وعدم القدرة على إختيار وصياغة إستراتيجية العمل .
- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانيتها(نبيل، 2007، الصفحات 92-94)
- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، من بينها ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات .....إلخ
- لا يمكنها الإستفادة من إقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها وصعوبة بلوغها الموارد التمويلية.
- ضعف شهرتها وعدم معرفة شريحة كبيرة من الأفراد بوجودها، خاصة المتعاملين الإقتصاديين من زبائن، موردين بنوك .....وهو ما يفقدها عنصر الثقة، وبالتالي عدم الإقبال على التعامل معها .

- **أهمية المؤسسات الناشئة**

أكد الكثير من المهتمين بشأن الإقتصاد على الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الإقتصاد العالمي وحتى المحلي سواءا من جانب توفير مناصب العمل للشباب أو من جانب دعم الإقتصاد والمؤسسات الكبرى، ويمكن إبراز أهمية المؤسسات الناشئة في النقاط التالية(خواتي، 2018، صفحة 63):

- توفير فرص عمل كبيرة خاصة في ظل انخفاض معدلات التوظيف .
- تنمية وتطوير قدرات الأفراد، خاصة وأنهم يتميزون بقدرات هائلة تمكنهم من لعب أدوار مختلفة ومتميزة داخل المؤسسات الناشئة .
- المساهمة في تطوير الإقتصاد المحلي، وتنويعه والرفع من تنافسيته .
- مستقبل للمؤسسات الكبرى، كون المؤسسات الناشئة تغذي النمو الإقتصادي وتسمح للإبتكار بالنمو، ومن الصعب تجاهل تأثير قوة المؤسسات الناشئة على الإقتصاد.

- **أهداف المؤسسات الناشئة:** تراهن الإقتصاديات الحديثة على المؤسسات الناشئة لتنويع القوة المحركة لنموها، وتوسيع قاعدة إقتصادياتها المحلية كونها تستند على مفتاح مهم قائم على الإبداع(بوضياف و زوبير، 2020، صفحة 86)، فهي من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي، نظرا لسهولة إنشائها ومرونتها، التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأهم أهداف المؤسسات الناشئة لإقتصاديات بلدانها هو :
- **خلق الثروة :** إن المؤسسات الناشئة قادرة على خلق الثروة، وهذا ما وصلت إليه العديد من بلدان العالم، إذ تمكنت من تحقيق عائدات كبيرة، فهي تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا، نظرا لسهولة إنشائها وقصر فترة إنشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وبذلك يكون دخلها أسرع في الدورة الإنتاجية(الونداوي، 208، صفحة 124).
- **تحقيق التنمية المستدامة :** لا يقتصر مفهوم التنمية المستدامة على التنمية الإقتصادية، بل يشمل التنمية البيئية والإجتماعية التي تلبي الإحتياجات الخاصة، والمؤسسات الناشئة تهدف إلى هذه الإحتياجات في الوقت الحالي والإحتياجاتالمستقبلية(عقون، 2018، صفحة 205)، ومن أجل ذلك وجب الإنتقال من الأنماط الإقتصادية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا والمتمثلة في المؤسسات الناشئة .

المحور الثاني : وا قع المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها

أولا: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

إن إهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة حديث، خاصة بعد تراجع أسعار البترول ومحاولة الإتجاه نحو سياسة التنويع المبنية أساسا على المؤسسة وكيفية خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، لذا فالسلطات الجزائرية تعول كثيرا على خلق نموذج إقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي يعتمد عليه إقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الإستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صناع قرار الإقتصاد الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية.

وقد أبدت السلطات الجزائرية في الآونة الأخيرة ،إهتماما كبيرا بدعم الشباب الباحث عن خلق المؤسسات الناشئة(كعبش، 2020، صفحة 110)

❖ **مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر**

نجاح وتطور المؤسسات الناجحة يعتمد على بيئة أعمال ملائمة، وإن ضعف نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر يرجع لعدة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الميزانية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 1 % من PIB .
- غياب سياسة واضحة تعنى بالابتكار بالإشتراك مع جميع الفاعلين سواءا الدولة، المؤسسات الخاصة أو العمومية، الجامعة .
- ضعف العلاقة بين الجامعة ومراكز البحوث والنسيج الإقتصادي .
- غياب إحصائيات حول عدد المؤسسات الناشئة الناشطة في الجزائر.
- صعوبة إيجاد التمويل الكافي لمشاريع الإبتكار للمؤسسات الناشئة في الجزائر.
- غياب النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة .

❖ **النظام التعليمي والكفاءات في الجزائر**

يعتمد تحويل الأفكار إلى مشاريع إبداعية ومؤسسات ناشئة على توفر كفاءات سواءا تكنولوجية أو إدارية وهذا مرتبط أساسا بوجود نظام تعليمي منفتح على متطلبات سوق العمل، فالإبتكار مرتبط أساسا بعملية تثمين الكفاءات الموجودة وتوفر كفاءات يحتاجها السوق، والجامعة تعتبر المصدر الأساسي لنشر المعارف التكنولوجية والعلمية وإنتاج الكفاءات العلمية والإدارية ، فمنذ مدة طويلة إنتهجت الجامعة الجزائرية توجه إجتماعي بعيدا عن دورها المحوري المرتبط بحاجيات السوق والإندماج الإقتصادي الجزائري، فالجزائر تعاني من ضعف هياكل البحث، الإنتاجية العلمية، عدد الباحثين، بالإضافة إلى التكوينات التي تتوفر عليها الجامعة الجزائرية والتي لا تتلائم مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل أما من ناحية التكوين فإن الجامعة الجزائرية تأخرت في إدماج المقاولاتية كعنصر أساسي ومهم في عملية التكوين(عبود، 2012، صفحة 45)

❖ **حاضنات الأعمال التكنولوجية**

تم إنشاء عدة حاضنات عبر الوطن على غرار الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله في 2010 بالجزائر، وحاضنة التكنولوجيا بوهران سنة 2012، وحاضنة باتنة في سنة 2013، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإبداعية في ميدان تكنولوجيا الإعلام والإتصال ومرافقتها إلى غاية إنشاء مؤسسة ناشئة، وذلك بإبرام إتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية، تكنولوجيا الإعلام والإتصال والمؤسسات التابعة لها .

ثانيا : آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة

أبدت السلطات العمومية مؤخرا إهتماما بدعم الشباب خاصة الباحثين منهم، على خلق مؤسساتهم الناشئة، الأمر الذي لزم على صناع القرار خلق آليات جديد تدعم وتشجع وترافق هذه المؤسسات، على ضوء ذلك تم إستحداث آليات التمويل والتي تتكفل بها هيئات معينة إلى جانب تكريس نظام الحاضنات كآلية لمرافقة وإحتضان المؤسسات حديثة النشأة .

وفيما يلي سنتناول مختلف الهيئات المستحدثة لتمويل هذه المؤسسات الناشئة .

❖ **الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة**

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء نظام بيئي يرتكز على سهولة تمويل مشاريع الشباب المبتكرة من خلال صندوق دعم وتطوير المنظومة الإقتصادية للمؤسسات الناشئة، بطريقة بعيدة عن التمويل التقليدي للبنوك وتفاديا للمشاكل البيروقراطية الإدارية .

تم تكريس الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة بموجب المادة 131 من قانون المالية سنة 2020(قانون رقم 19-04 ، 2019)، ويتولى هذا الصندوق تمويل المشاريع الناشئة وتحمل الأعباء بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع وهذا بوضع تحت تصرفهم خدمات الحصول على التمويل لنشاطها والذي يدخل ضمن منظور شامل وهو دعم المقاولاتية في الجزائر(نعار، 2021، صفحة 23).

❖ **شركة رأسمال الإستثماري**

نظرا لاعتبار المشروعات الناشئة قائمة على المخاطرة وعادة ماتجد صعوبات لتمويلها تقليديا، فقد تم إستحداث وسيلة تمويلية جديدة خصيصا لهذا الغرض، يطلق عليها إسم "رأسمال الإستثماري" وتعرف أيضا بتسمية رأسمال المخاطر"، وهو أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الإستثمارية بواسطة شركات رأسمال المخاطر.

لقد عرف نشاط رأسمال الإستثماري رسميا بصدور القانون رقم 06 – 11- المتعلق بشركات رأسمال الإستثماري(قانون رقم 06 – 11 ، 2006)، ومن خلاله تم تنظيم ممارسة نشاط رأسمال الإستثماري وقواعد الحصول على المساهمات والقروض في شركات الرأسمال الإستثماري(المادة الأولى من القانون رقم 06 – 11 السابق الذكر)، وحسب نص المادة 02 من القانون رقم 06 – 11 السابق الذكر، فإن هذه الأخيرة تهدف للمشاركة في رأسمال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من الأموال الخاصة أو لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة، كما تصبح شركة رأسمال الإستثماري شركة تسيير صناديق الإستثمار عندما تقوم فقط بتسيير صناديق الإستثمار لصالح الغير(المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16 – 205، 2016).

وعليه فإن تقنية التمويل لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي، بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ويتحمل الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل ذلك فإن المخاطر يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها(بن جيمية. بن جيمية ، و الوالي، 2020، صفحة 526).

على ضوء هذا تعد شركات رأسمال الإستثماري من أهم وسائل الدعم المالي للمشروعات الناشئة والتي تتميز بإرتفاع درجة المخاطر فيها، نظرا لقدرتها العالية في التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تواجهها تلك المؤسسات .

ما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم استحداث طرق تمويلية جديدة، إلا أن هذا لا يمنع المؤسسات الناشئة اللجوء إلى آليات التمويل التقليدية التي تقوم بها المؤسسات المصرفية على غرار البنوك والمؤسسات المالية لأنها الحلقة الهامة لتمرير رؤوس الأموال، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تطلب من المقترض تقديم ضمانات شخصية أو عينية، الأمر الذي يصعب على المشاريع الناشئة تلبيتها، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لخصائص هذه المشاريع التي تجعل من المخاطرة المرتبطة بتمويلها مرتفعة، مما يفسر توجه المؤسسات المصرفية بصفة عامة نحو تفضيل تمويل الشركات الكبيرة(دراني، 2022، صفحة 160).

❖ حاضنات الأعمال كآلية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة

- **ماهية حاضنات الأعمال**

ظهرت في بداية سنة 1959 في الولايات المتحدة الأمريكية بالضبط في –نيويورك- في صورة ما يعرف بـ مركز صناعات "باتافيا" الذي قامت عائلة بتحويله من مقر شركة الى مركز للأعمال بعد أن أعلنت افلاس هذه الأخيرة فقامت بتأجيروحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريعهم مع توفير خدمات واستشارات ونصائح لهم وقد لاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خصوصا وأن الموقع الاستراتيجي للمبنى ساهم كثيرا في دعم هذه الفكرة، ثم تحولت الفكرة فيما بعد الى ما يعرف الآن بمصطلح الحاضنة، ومنذ ذلك الحين أنشأت الآلاف من المؤسسات والتي أقيمت في هذا المركز.

قامت العديد من الدول بعد ذلك بتبني فكرة حاضنات الأعمال خاصة دول الإتحاد الأوروبي حيث أقيمت أول حاضنة أعمال في أوروبا سنة 1986، أما عربيا تعتبر مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة في سنة 1998(الشبراوي، 2005)، كان قد بادر قبلها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الاعمال والتكنولوجيا لتأسيس الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في سنة 1995 بوضع خطة لانشاء 30 حاضنة في مصر، حيث تم انشاء 15 منها إلى غاية 2002(أكاديمية الشميمري لريادة الاعمال، 2023)هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك من يرى أن فكرة إنشاء حاضنات الأعمال تعود إلى بداية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وإرتفاع

معدلات البطالة والكساد وتعطل المصانع مما أدى إلى ظهور PARK TRIAUSH كأول حاضنة سنة 1956(جويد، 2020، صفحة 12)

حافظت الحاضنات على شكلها الأولي خلال فترة السبعينات وفي التسعينات ظهرت الحاضنات المتخصصة وحاضنات الأعمال المفتوحة حيث أصبحت تقدم فيها الخدمات عن طريق الإنترنت(القواسمة، 2010، الصفحات 37-38).

- **تعريف حاضنات الأعمال:** هناك العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:

قام بوصفها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، " أنها تمثل نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أوللمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون الى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها"(المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، صفحة 101).

كما تعرف: " بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والإستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة، لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون في البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق"(الحناوي ، 2001، صفحة 26).

ويمكن تعريفها بأنها :" التنمية الناجحة للشركات والمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها"(Tormatzky, 2002, p. 03).

وتعرف على انها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أوالإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها ونموها وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات(عتياني، 2004، صفحة 55).

هي منظومة عمل متكاملة تعمل على توفير كل السبل اللازمة لزيادة نسبة نجاح المشاريع الصغيرة من خلال توفير مكان مجهز بكل اللإمكانيات وتدار الحاضنة عن طريق إدارة متخصصة(القواسمة، 2010، صفحة 40).

من التعاريف السابقة نستنتج أن حاضنات الاعمال هي حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والدعم والاستشارة التي تقدمها مؤسسة متخصصة لفترة زمنية محددة والتي تهدف إلى توفير بيئة مجهزة بالموارد والخدمات الضرورية لتخفيف أعباء مرحلة الانطلاق للمشروعات الناشئة كما أنها عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق نجاح المشاريع الصغيرة من خلال توفير الدعم المالي والفني وغيره من التسهيلات.

- **آليات دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة**

تساهم حاضنات الأعمال في التسريع من وتيرة تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية وخلق فرص عمل جديدة عن طريق مجموعة من الآليات بعد الحصول على الموافقة من طرف إدارة الحاضنة على المشروع، الأمر الذي يقلل من معدل الفشل في المؤسسات الناشئة ويعزز فرص بقاءها ونموها على المدى الطويل.

- **مراحل احتضان المؤسسات الناشئة:** تتم هذه العملية عن طريق مجموعة من المراحل المتمثلة في :

- **مرحلة الدراسة والمناقشة الإبتدائية والتخطيط:** من خلال هذه المرحلة تجرى مقابلات شخصية بين ادارة الحاضنة وأصحاب المشاريع من خلالها يحدد مدى انطباق المعايير على هاته المشاريع، وقدرة أصحابها على الإدارة والتسيير ويتم التأكد من نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة ومدى قدرة الحاضنة على توفيرها والخطط المستقبلية لتوسعات المشروع .

- **مرحلة اعداد خطة المشروع:** بعد دراسة جدوى المشروع من الجانب الإقتصادي والإداري والفني والموافقة عليه من قبل ادارة المحضنة تعطى الإشارة لصاحب المشروع لإعداد خطة تتوافق وحجم المشروع وامكانياته ومحيطه.
- **مرحلة الإنظمام للحاضنة وبدء النشاط:** خلال هذه المرحلة يتم ابرام عقد الانظمام للحاضنة، وبموجبه يستفيد المشروع من المستلزمات الهامة لممارسة النشاط ومكان لممارسته، بحيث يتحدد المكان تبعا لنوع النشاط الممارس وحجمه .
- **مرحلة النمو وتطوير المشروع:** تعتبر هذه المرحلة من اهم المراحل بالنسبة للمشروع الناشئ حيث يتم خلالها متابعة اداء المشروع ميدانيا ومساندته لتحقيق معدلات نمو عالية، من خلال المساعدات والإستشارات والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة اضافة الى المشاركة في الندوات وورشات العمل، الى جانب توفير المكاتب المجهزة ومتطلبات الإتصالات الأساسية، وتقديم الخدمات المساندة مثل : التنظيف والصيانة والامن والحراسة .
- **مرحلة التخرج من الحاضنة :** وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين الى 3 سنوات من قبول المشروع، بناءا على معايير محددة للتخرج مع مراعاة مدى قدرتهم على بدء نشاطهم خارج الحاضنة(بامحمد، 2022، الصفحات 237-238).

- **دور حاضنات الأعمال في الريادة**

تقوم الحاضنة بتقديم جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها المشروعات الريادية والتي تشمل:

- الخدمات الاستشارية: تتضمن دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة .
- خدمات تنمية الموارد البشرية .
- الخدمات الإدارية: منها الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات(علي، 2020، صفحة 236).
- خدمات السكرتارية.
- خدمات متخصصة: استشارات تطوير المنتجات ،التعبئة ،التغليف، التسعيرة وإدارة المنتج والخدمات التسويقية.
- خدمات تمويلية:مثل المساعدة على الحصول على التمويل من خلال شركات التمويل او البرامج الحكومية .
- الخدمات العامة : مثل الأمن، الأماكن التدريب، الحاسب اللآلي، توفير المكاتب وأماكن التخزين ونظام وألية للعلاقات العامة.
- الخدمات الشخصية والمتابعة: كتقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة .
- يساهم تفعيل إمكانيات الحاضنة في خدمة المبتكرين وأصحاب المشروعات الجديدة وخاصة الأفكار الريادية ذات القاعدة والتطبيقات التقنية، مما يترتب عليه استحداث وتطوير صناعات يمكن أن تفي بحاجيات الأسواق المحلية، وإمكانية إنتاج منتجات موجهة مباشرة للتصدير وتنمية التجارة الدولية.
- يمكن احتضان المشروعات ذات الريادة الخارجية التي تبتكر خارج حدود المؤسسة ضمن شبكات خارجية من المخاطرات المشتركة أوالتحالفات الإستراتجية أودعم مشروعات الريادة الداخلية التي تستند إلى الموارد الداخلية التي تمتلكها المؤسسة عن طريق المشاركة بتقديم المعرفة والخبرة والاستشارة .
- بالإضافة إلى إمكانية إحتضان المشروعات الريادية الإلكترونية من طرف حاضنات الأنترنيت(آل فيحان، 2012، الصفحات 91-92).

- **دور حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع في المؤسسات الناشئة**

- تبني الأفكار الإبداعية الجديدة :أي تزويد المؤسسة بكل المعلومات الخاصة بالسوق، المنافسين، الأسعار ورغبات المستهلكين أي تقييمه لمعرفة جدوى هذا المنتج والترويج له وتحديد الفئة المستهدفة(بودرامة، 2017، صفحة 135).
- مرافقة المؤسسات في الحصول على حقوق الملكية وبراءة الاختراع لتجنب ضياعها وسرقتها من قبل الشركات الأخرى لذا ترافق الحاضنات المؤسسات حتى تسجيل المنتج .
- تأمين الدعم المالي لتجسيد فكرة المنتج على أرض الواقع نظرا إلى أن هذه العملية تحتاج إلى موارد تفوق قدرة المؤسسة خاصة في بداية نشاطها وهنا يأتي دور الحاضنات في ربط هذه المؤسسات وهيئات الدعم المالي .
- وفيما يخص المؤسسات التي تقدم طريقة إنتاج أونظام تسيير جديد، فتقوم بدعمها عن طريق :
- الدورات التدريبة والتكوينية المكثفة لتنمية قدرات ومهارات المسؤولين والعاملين على ممارسة الأسلوب الجديد المبتكر، وإعادة ضبط الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة وجعله متناسبا مع أهدافها وإدماجه ضمن برنامجها التسييري، أما التقنيات الجديدة فيتم تدريب القائمين على هذه الآلات وعلى كيفية استخدامها وصيانتها لإطالة عمرها الإنتاجي فالتدريب يجب أن يكون عملية دائمة ومستمرة لمواكبة التطورات .
- **دعم وظيفة الدعم والتطوير:** في حين تهمل أغلب المؤسسات الناشئة وظيفة البحث والتطوير فإن حاضنات الأعمال تركز عليه لترسيخ فكرته لدى القائمين على هذه المؤسسات من خلال :
  - **الاهتمام بالجانب البشري :** أي توظيف الباحثين والكفاءات التي تتناسب ووظيفة البحث والتطوير كخرجي الجامعات وربط المؤسسات بمراكز الأبحاث والمخابر والاستفادة من مهارتهم في تطويرها .
  - **الاهتمام بالجانب المالي لوظيفة البحث والتطوير:** أي تقديم دعم مالي من أجل الأبحاث والدراسات وتتحمل جزء من تكلفتها وتخصيص قروض لها والبحث عن مصادر أقل تكلفة سواء حكومية أوشراكة مع مؤسسات أخرى خاصة .
  - تسعى الحاضنات إلى إدماج البحث والتطوير في المؤسسات المنتسبة إليها حتى تمكنها من الحصول على إستقلاليتها وحماية نتائج أبحاثها والانفاق عليها في كل مراحلها حتى تجسيدها على أرض الواقع.
  - **دعم المؤسسات في مجال الإبداع والإبتكار من خلال عقود وإتفاقيات التعاون:** يكون هذا جراء النقص والضعف في إمكانيات المؤسسة وإرتفاع تكاليف البحث والتطوير مما يدفعها إلى ابرام اتفاقيات تعاون في هذا المجال مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع وبهذا تكتسب فكرة ارتباط وعلاقات اخرى خارج الحاضنة .
  - **المقاولة من الباطن:** الحصول على الإبتكار عن طريق المقاولة من الباطن، أي تقوم الحاضنة بتوكيل جزئي أوكلي عن المؤسسة المنتسبة لها لمؤسسات أخرى فيما يخص نشاطات البحث والتطوير مثل مكاتب الدراسات ومراكز البحث والمؤسسات الصناعية العامة والخاصة. هذا النوع من المقاولة يقلل ويحل مشكلة نقص الموارد المالية والمهارات والقدرات البشرية فأغلب المؤسسات في الوم أ تتعاون مع الجامعات ومراكز البحث.

المحور الثالث :تحديات وأسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

تخضع المؤسسات الناشئة خلال مزاولتها لنشاطها لمجموعة من التحديات والتي تشمل مايلي(غانمي، 2020) :

- أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تخشى من عدم تلقي رواتبها من قبل المؤسسات لأن هذه الأخيرة تمتلك كل القوة، كما أن التشريع الجزائري لا يحمي الخدمات المبتكرة .
- الدور الذي تلعبه الصفقات عموما، والصفقات الحكومية خصوصا، فإذا كان التشريع المعمول به يعطي الحق لهذا النوع من المؤسسات في حدود 20 % من الصفقات العمومية فإنه يؤكد أنه لم تطبق إلا في حدود ضيقة مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على التعايش والإستمرار.
- إن أصعب ما تواجهه أي منظمة في عصرنا الراهن، وخاصة المؤسسات المنشئة حديثا هو " المنافسة "، بالمعنى الواسع، بكل مايعنيه ذلك من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وجودة المنتجات، ورضا العملاء، وضمان ولائهم لمنتجاتها، وغيرها من أنواع المنافسات المتعددة والمختلفة، وحتى المنافسة في اجتذاب الكفاءات البشرية المتميزة في سوق العمل، بل وأيضا الحفاظ عليها دون إجتذاب المنافسين لتلك الكفاءات .
- رواد أعمال بدون خبرة، فتأسيس شركة ناشئة أمر مختلف كل الإختلاف عن قراءة بضعة كتب وقصص نجاح ومشاهدة بعض الأفلام الوثائقية، فالأمر يحتاج لخبرات متنوعة بنفس الشخص، فلو كان مبرمجا متقنا لعمله ولعدة لغات برمجية، ولديه بالفعل عدة مواقع، فعلى هذا الشخص أن يلم ببعض أساسيات الإدارة، مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل والتسويق الإستراتيجي، وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى الشخص سيضطر أن يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة، ومشكلة العلاقات العامة بالإضافة لأن تعطى حصة من المؤسسة للمستثمر، فالمعارض والمؤتمرات لا تصنع رواد أعمال بل هي وسيلة للتواصل وبناء العلاقات .
- فريق العمل، حيث يظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في المؤسسة منوط به إستقطاب الموظفين للعمل فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين، وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناءا على الكفاءة وليس المحاباة
- تعاني المؤسسات الناشئة التقنية تحديدا من عدم قدرتها على الحصول بسرعة على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان للمهتمين فعلا، فأحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقتة، فهناك عدة طرق، من أكثرها فعالية البحث في منصات العمل الحر التي توفر تنوع مختلف من المهارات التي يمكن طلبها والتعاقد معها لإنجاز العمل المطلوب بدقة وإحترافية بفضل معرض الأعمال والتقييمات السابقة التي يمكن الإطلاع عليها، وفي الواقع حتى أكاديمية حاسوب كل الموظفين العاملين فيها مستقلين، تم التعاقد معهم عن بعد سواءا كمترجمين أوكتاب أو إداريين، وكلهم يمكن الوصول إليهم عبر منصات العمل الحر .
- التمويل، حيث تتفق كل المؤسسات الناشئة بأن أبرز تحدي أمامها هو الحصول على التمويل بمختلف أشكاله، سواءا كان تمويل للبدأ بإطلاق المؤسسة أو تمويل نمو لتوسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع .
- التشريعات، فمعظم دول العالم العربي لا تحوي قوانين المؤسسات الخاصة بها على أية مواد تتعلق بالمؤسسات الناشئة، بل معظمها قوانين تعود لعقود مضت لم تكن قد ظهرت عبارة المؤسسات الناشئة حتى، ومعاملة المؤسسات

الناشئة مثلها مثل أي مؤسسة محدودة المسؤولية يضيف إليها أعباء لاتتناسب مع طبيعتها، مثلا لا تحتاج المؤسسة الناشئة بالضرورة لمقر فيزيائي وموظفين متواجدين فيه، كما انها ليست مطالبة بتحقيق أرباح .

ثانيا: أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

هناك مجموعة من الأسباب والتي تؤدي إلى فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر وهي على النحو التالي:

- **نفاذ رأس المال والفشل في الحصول على تمويل جديد:** يعد نفاذ رأس المال، وعدم القدرة على الحصول على تمويل جديد من أهم أسباب فشل المؤسسات الناشئة، ففي شهر سبتمبر سنة 2019 أغلقت شركة الواقع المعزز " دقري "Daqri"، والتي تأسست سنة 2007 أبوابها بعد أن أنفقت تمويلا يبلغ أكثر من 250 مليون دولار، وفشلت في الحصول على تمويل جديد .
- **عدم تلبية احتياجات السوق :** لا يمكن للشركات الناشئة أن تستمر إذا لم تكن منتجاتها وخدماتها تلبي إحتياجات السوق، فمهما كانت المنتجات والخدمات مبتكرة، فلا أهمية لها إذا لم يكن أفراد المجتمع المستهدف يحتاجها .
- **الخروج من دائرة المنافسة :** إن تجاهل المنافسين، وعدم القدرة على التفوق عليهم أو التميز عنهم، من الأخطاء الكبيرة التي تسببت في فشل العديد من الشركات .
- **وجود خلل في نموذج العمل :** يتفق معظم رواد الأعمال الذين فشلت مشروعاتهم على أن نموذج العمل مهم للغاية، مشيرين إلى عدم القدرة على إيجاد طرق لتحقيق أرباح يجعل المستثمرين مترددين في تمويل المشروع .
- **مشكلات التسعير والتكاليف :** تسعير المنتجات ليس بالعملية السهلة، وقد يتوقف عليه نجاح المؤسسة أو فشلها، وقد فشلت العديد من المؤسسات بالفعل بسبب أنها وضعت سعرا مرتفعا لمنتجاتها من أجل تغطية تكاليفها، لكن من جهة أخرى لم يقبل عدد كبير من المستهلكين على الشراء بسبب إرتفاع السعر، وبالتالي لم تحقق هذه المؤسسات إيرادات كافية .
- **الفشل في تكوين فريق العمل المناسب :** يعتمد نجاح أي مؤسسة على وجود فريق عمل فعال، يتجلى أعضاؤه بمجموعة من المهارات المتنوعة، وعادة ما تفشل المؤسسة بسبب سوء إختيار أعضاء فريق العمل .
- **إطلاق المنتج في التوقيت الخاطئ :** إذا أطلقت المؤسسة منتجها في وقت مبكر جدا، فقد ينظر إليه المستخدمون على أنه غير مفيد بالنسبة لهم، وإذا أطلقته بعد فوات الأوان، فقد تضيع بذلك فرصها في السوق، ومن ثم يعد إختيار التوقيت المناسب لإطلاق المنتجات من أهم عوامل نجاح الشركات .
- **منتج سيئ :** في بعض الأحيان تفشل المؤسسات بسبب أن منتجاتها نفسها سيئة، فمهما أنفقت المؤسسة على الدعاية والترويج، ففي النهاية لن تنجح إذا لم يرتق المنتج إلى مستوى توقعات المستهلكين.
- **وجود خلافات بين الفريق والمستثمرين :** لا يمكن لأي مؤسسة أن تنجح، إذا لم يكن هناك إتفاق على طريقة العمل أو الأهداف المرجوة فالخلافات التي تنشأ بين أعضاء مجلس الإدارة، أو بين أصحاب المؤسسات والمستثمرين قد تتسبب في فشل المؤسسات الناشئة .
- **الإنهاك وفقدان الشغف:** يفشل معظم رواد الأعمال في تحقيق التوازن بين العمل والحياة، إذ يميل الكثير منهم للعمل طوال الوقت من أجل تحقيق الأهداف بسرعة، إلا أن ذلك يؤدي في النهاية إلى إنهاكهم وفقدان الشغف، ويعد الإنهاك من الأسباب الرئيسية وراء فشل المؤسسات الناشئة .

3. **خاتمة:**

بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء مؤسسات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، وأنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم .

في اطار الترويج والدعم لهذه المؤسسات الناشئة بذلت السلطات العمومية جهودا كبيرة لتاسيسها نظام دعم تم إنشاؤه حديثا، والمتمثل في إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات وشركة رأسمال الإستثمار، بالإضافة إلى حاضنات الاعمال، والتي تعد من بين اكبر الأنظمة وأكثرها فعالية في القطاع الاقتصادي المنشود للجزائر، حيث أن لحاضنات الاعمال أهمية بالغة ودور فعال في دعم وتوجيه المؤسسات الناشئة ويظهر ذلك جليا من خلال الخدمات والدعم الذي تقدمه حاضنات الاعمال في كل مرحلة من مراحل احتضانها للمؤسسات الناشئة.

لكن بالرغم من الدور الذي لعبته هذه الآليات المستحدثة من قبل السلطات العمومية، وخاصة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، إلا أنها لا تزال بعيدة في الجزائر عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول، فالمؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه جملة من الصعوبات والنقائص والتحديات التي تقف حائلا أمام تطورها ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها:

- حداثة المؤسسات الناشئة في الجزائر .
- ضعف التمويل .
- ضعف تأهيل وكفاءة المورد البشري في هذا المجال .

النتائج والتوصيات:

- يجب توفير مناخ سليم لنمو وتطوير المؤسسات الناشئة بدءا من مرحلة ماقبل التأسيس إلى مرحلة الإستغلال والتوسع .
- إجراء مسح شامل للمؤسسات الناشئة من حيث نوعيتها والمنتجات التي تقوم بإنتاجها والطاقة الإنتاجية الفعلية نوعية المواد الأولية المستخدمة وغيرها، حيث يساعد ذلك صانعي السياسات على رسم السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق أهداف التخطيط للمؤسسات الناشئة وربطها بالمزايا المادية والمكانية التي تحقق إنتشار المؤسسات بدلا من تركزها في المدن الشمالية .
- إزالة المعوقات التشريعية والإدارية وإيجاد إطار قانوني ملائم سواءا ما يتصل منها بإنطلاق النشاط لهذه المؤسسات من حيث تعدد الموافقات والتسجيل، الحصول على التراخيص أو بعد بداية النشاط خاصة فيما يتصل بمجالات التسويق .
- إفساح المجال أمامها للحصول على نسبة من الصفقات العمومية ولأداء العديد من الخدمات.
- تأخر إهتمام الجزائر بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة، وهو ما يغيب دورها كأداة دعم وعامل إنمائي للمؤسسات الناشئة .
- تكوين مسيرين ذوي كفاءة عالية لادارة حاضنات الاعمال، خاصة المديروالمنشط المرافق الذي لابد من الدقة في اختيارها.
- يجب توفير تمويل المؤسسة من طرف البنوك ورجال الاعمال بضمانات أو تقديم إعانات مالية من طرف الدولة.

- اعفاء المؤسسات الناشئة من الضرائب في مرحلة بداية النشاط.
- تشجيع و تطوير العلاقات بين حاضنات الاعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي.
- لا بد أن تتوجه المؤسسات الناشئة إلى تلبية الإحتياجات الحقيقية للأعوان الإقتصاديين المحليين من مستهلكين وشركات .

قائمة المراجع:

1. بوضياف ,ع .,زوبير ,م " .(2020) .دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ."الجزائر :مجلة شاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 4، العدد .1
2. جويد ,ب .(2020) .دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .جامعة بسكرة :مذكرة ماستر.
3. المكتب الإقليمي للدول العربية .(2003) .المطبعة الوطنية، عمان، الأردن :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4. قانون رقم 06-11 .(2006)،المؤرخ في 24يونيو 2006، يتعلق بشركة رأسمال الإستثماري، الجريدة الرسمية العدد 42، الصادر في 06 – 25 – 2006، المعدل والمتمم .
5. المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم 16-20 .(2016) .المؤرخ في 25يوليو 2016، يتعلق بكيفيات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 45، المعدل والمتمم.
6. قانون رقم 19-04 .(2019) . الجزائر :المؤرخ في 11ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر في 30 – 12 - 2019 .
7. أكاديمية الشميمري لريادة الاعمال .(2023) .تاريخ حاضنات الاعمال، https://edarah.net.،15-05-2023
8. المادة 11من التشريع رقم 20-254 الجزائر :المؤرخ في 27محرم 1442الموافق لـ 15سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55.
9. المادة 14من التشريع رقم20-254 مرجع سبق ذكره.
10. أبوالشعور ,ش " .(2018) .دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة –دراسة حالة الجزائر . " -الجزائر :مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 4، العدد . 2
11. آل فيحان ,إ .(2012) .دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنضمات .جامعة بغداد :مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد.30
12. الحناوي ,م .و.(2001) .، "حاضنات الأعمال ."الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية.
13. الشبراوي ,ع .(2005) .حاضنات الأعمال . مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية .المملكة السعودية :المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية.
14. القواسمة ,م .(2010) .واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية .جامعة الخليل :أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.
15. المادة الأولى من القانون رقم06-11 السابق الذكر .
16. الونداوي ,ن .(2008) " .(أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، وسبل النهوض بها في العراق .العراق :مجلة جامعة كربلاء، المجلد، 6، العدد، 3.
17. بامحمد ,ن .و .(2022) .حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر .بشار-الجزائر :حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد7، العدد .3
18. بن جيمية ,م .,بن جيمية ,ن.الوالي ,ف " .(2020) .آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر ."بشار -الجزائر :حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07،العدد . 03
19. بودرامة ,م .(2017) .دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار .جامعة عمار ثليجي الأغواط :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
20. خواتي ,ل " .(2018) .المقاولاتية وروح الإبداع في المؤسسة "، الجزائر :المجلة المغاربية للمقاولاتية والإدارة، العدد.3
21. دراني ,ل " .(2022) .إستراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة ."المدية-الجزائر :مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد، 08، العدد . 02
22. عبود ,ط" .(2012) .الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية إستفادة الجامعات العراقية ."جامعة البصرة مركز دراسات البصرة و الخليج العربي :مجلة الإقتصاد الخليجي.

23. عتياني ,ر .(2004) .حاضنات الأعمال كآلية لدعم المنشآت العمال الصغيرة في عصر العولمة .جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر :مجلة روسيكادا، العدد 02.

24. عقون ,ع " .(2018) .الحاضنات التكنولوجية وأثرها على أداء المؤسسات الصناعية ."الجزائر :مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد، 9، العدد 2.

25. علي ,أ .(2020) .حاضنات الاعمال ودورها في دعم رواد الاعمال ودعم التنمية الاقتصادية .جامعة حلوان :كلية التجارة وادارة الاعمال، العدد 01.

26. غانمي، و، (2020)، أكتوبر 23. Consulté le 23جويلية 22, 2020, sur https://edition .legal-doctrine.com

27. كعبش ,أ .(2020) .المؤسسات الناشئة، فرصة الجزائر للإنطلاق الإقتصادي،الجزائر :سكاي نيوز، عربية.

28. نبيل ,ج" .(2007) .إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ."بيروت، لبنان.

29. نعار ,ف " .(2021) .تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري . "جامعة تيزي وزو، الجزائر :المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16العدد 3، (خاص).

30. Tormatzky, L. a. (2002). A national benchmarking analisis of technology business incubator performence and practices. USA: the national business incobation.